العلاقات الاقتصادية الليبية – الايطالية ٣٠/٨/ ٢٠٠٨-١٧/٢/ ٢٠١١

(دراسة في التاريخ الاقتصادي)

اعداد

أ.م.د/ سمير عبد الرسول العبيدي

أستاذ تاريخ ليبيا المساعد - الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Doi:10.33850/ajahs.2019.52208

الاستلام : ٣ / ٨ /٢٠١٩ القبول : ٢٠ / ٩ /٢٠١٩

المستخلص :

تحكم الجانب الجيوسياسي في مسار علاقات ليبيا مع القارة العجوز عموماً وايطاليا خصوصاً ، حيث شكلت منفذاً للأسواق في إفريقيا ناهيك عن المحيطين العربي والإسلامي ، وهو ما يسري بالاتجاه الآخر . مثل الاقتصادُصلب العلاقات الليبية – الايطالية ، ورسخ ذلك جملة من المعطيات منها إن ميزان المعاملات التجارية يصب في صالح ليبيا ، لذا سعى الطرفين إلى إدامة هذه الصلات ، وتجلى ذلك في التبادل المستمر للزيارات سواء على الصعيد الرسمي أو رجال الأعمال والمستثمرين؛ ولذا يمكن القول إن العلاقة بين ايطاليا وليبيا ذات بعد تاريخي بامتياز ، وصل ذروته أبان مرحلة الاحتلال الايطالي (١٩١١-١٩٤٣) والذي اتخذ أسلوب الضم والاستيطان ، أي إن المنظور الاقتصادي يبرز وبوضوح من خلال ذلك، ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية لم تنقطع كليةً بين الجانبين برغم التقلبات السياسية التي شهدتها ليبيا عقب انقلاب ١٩٦٩، فقد سعت القيادة الليبية ومنذ البداية للبحث عن الاستثمارات الخارجية،فتوجهت وبدءا من عام ١٩٧٢ نحو السوق الايطالية للاستثمار فيها، متخذة منها بوابة للعبور نحو الأسواق الأوروبية . تتمتع ليبيا بموارد كبيرة بل ضخمة من النفط والغاز وإمكانات متميزة لزيادة هذا الإنتاج ، وهي رابع اكبر منتج للنفط في إفريقيا ، وتملك اكبر احتياطات نفطية. لذا بدأ التنقيب عن النفط في ليبيا في عام ١٩٥٥ ، وتم اكتشاف النفط العام ١٩٥٩ ، من قبل شركة اجيب Agep الايطالية (إحدى شركات مجموعة ايني Eni)،وبالمقابل تستورد ايطاليا ٢٥% من أحتياجتها النفطية و٣٣% من أحتياجتها من الغاز من ليبيا ، في حين يعود تواجد الشركات النفطية الايطالية إلى مرحلة الاحتلال، وتأتي في مقدمتها ايني، وهي اكبر مستثمر أجنبي في ليبيا.

شـهدت العلاقـات بـين الجـانبين تطـوراً كبيـراً عقـب عقـد معاهـدة الصـداقة فـي ٢٠٠٨/٨/٣٠ ، والتـي طـوت صـفحة الماضـي الاسـتعماري مما انعكس ايجابياً علـى التبـادل الاقتصـادي المشـترك ، حيـث وجهـت ليبيـا ٩٠ %مـن اسـتثماراتها إلـى الضـفة المقابلة ، لتعد الشراكة الليبية الأكبر في ايطاليا على المستوى التجاري . لذا لم يكن من قبيل المصـادفة أن تكـون الشـركات الايطاليـة أول مـن سـارع للعـودة لليبيـا عقـب نجـاح انتفاضـة ٢٠١١/٢/١٧ مـن الإطاحـة بنظـام القـذافي، رغبـة منهـا فـي الحفـاظ علـى استثماراتها الإستراتيجية طويلـة الأمـد وعلـى عقودها الضـخمة التـي أبرمتهـا مـع النظـام السـابق فـي قطـاعي البنـى التحتيـة والطاقـة ، وهـو مـا تعـزز بـإعلان الطـرفين فـي رومـا بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ عن إعادة تفعيل معاهدة الصداقة المعقودة بين البلدين.

الكلمات المفتاحية/ ليبيا ،ايطاليا، اقتصاد

Abst ract :

Economic relations, Libya - Italian 2008-2011 (his knowledge of history in the modern economy). Geopolitical control side in the path of Libya's relations with the old continent in general and especially Italy, where it formed an outlet for markets in Africa, not to mention the surrounding Arab and Muslim world, which applies the other direction. Such as the economy solid-Libyan relations - Italian, and established a set of data, including the balance of commercial transactions is in favor of Libya, so you sought the parties to maintain these links, and was manifested in the continuous exchange of visits at both the official and businessmen and investors; So we can say that the relationship between Italy and Libya are of historic distinction, peaked at the stage of the Italian occupation (1911-1943), who took the method of annexation and settlement, the economic outlook highlights and clearly through it, it is worth mentioning that the economic relations had not been interrupted College between the two sides despite the political instability witnessed by Libya after the 1969 coup, has sought the Libyan leadership since the beginning of the search for foreign investment, so I went and starting from 1972 to the Italian market to invest in them, taking them to cross the gate towards the European markets.

Libya has substantial resources but huge oil and gas and the potential to increase this excellent production, which is the fourth largest oil producer in Africa, and has the largest oil reserves. So began drilling for oil in Libya in 1955, was the discovery of oil in 1959, by Agip Italian (a subsidiary of Eni), contrast Italy imports 25% of its oil and 33% of its gas from Libya, while been present oil companies to the stage of the Italian occupation, and come in the forefront of Eni, the largest foreign investor in Libya.

Relations have witnessed great development between the two sides after a treaty of friendship in the 30/08/2008, which turned the page the colonial past, which was reflected positively on the joint economic exchange, where he has been Libya 90% of its investments to the opposite bank, the partnership is the largest in Italy, Libya on a commercial scale . So it was not coincidence that the first Italian companies were quick to return to Libya after the success of the uprising 17/2/2011 overthrow Gaddafi, the desire to maintain long-term strategic investments and the huge contracts signed with the former regime in the sectors of infrastructure, energy , which promote the declaration of the parties in Rome on 15/12/2011 for the re-activation of the Treaty of Friendship concluded between the two countries

KEY WORDS : Libya, Italy, Economy

تمهيد: الجوار التاريخي (١٩١١-٢٠١١)

شهد العالم العربي حدثاً تاريخياً تمثل بثورات "الربيع العربي " التي أسقطت الأنظمة الحاكمة في عدة دول ، وما زالت تداعياتها مستمرة في أماكن متعددة وان تباينت من دولة إلى أخرى .

يرجع غالبية الخبراء ما حدث للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة ، وبتعبير أدق لفقدان الحريات وضالة مصادر العيش نتيجة للتحالف القائم بين الأنظمة الشمولية وقوى السوق .

وفي خضم هذه المتغيرات المتسارعة تبرز هناك جملة من الثوابت سعى هذا البحث لتوثيقها ، وهي تبرز بوضوح في الحالة الليبية بدءاً من المعطيات التاريخية – الجيوسياسية وانتهاءاً بشخصية القذافي وأسلوب حكمه .

تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي مهم للغاية مما جعلها مطمعاً للمحتلين برغم إن ٩٠% من مساحتها عبارة عن صحراء قاحلة ، كما لا توجد فيها مياه سطحية ، لكن ذلك لم يمنع الايطاليين من احتلالها للمدة (١٩١١-١٩٤٣) ، وقد بقيت ايطاليا تلعب دوراً مهماً في الشؤون الليبية عبر ساستها أو شركاتها ، لذا كانت في اغلب الأعوام على رأس قائمة المتعاملين الاقتصاديين ، ساعد في ذلك جملة من الأمور حاول البحث تقصيها ، مع الإشارة إلى أن رحيل القذافي ونظامه ، لم يؤثر بشكل كبير على هذه العلاقات بحكم الثوابت والمصالح المشتركة ، لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون الشركات الايطالية أول من سارع للعودة لليبيا عقب نجاح انتفاضة ٢٠١١/٢/١٧ من الإطاحة بنظام القذافي، رغبة منها في الحفاظ على استثماراتها الاستتراتيجية طويلة الأمد وعلى عقودها الضخمة التي أبرمتها مع النظام السابق في قطاعي البنى التحتية والطاقة ، وهو ما تعزز بإعلان الطرفين في روما بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ عن إعادة تفعيل معاهدة الصداقة المعقودة بين البلدين في ٢٠٠٨/٨/٣٠ .

المقدمة :

بين القارتين الأوروبية والإفريقية روابط جغرافية وتاريخية وأيضاً علاقات اقتصادية وسياسية وطيدة وعريقة . وما تزال العلاقات التاريخية ذات تأثير مباشر على الواقع الحالي الذي أصبح مطبوعاً بمجمل سمات المسيرة السابقة[١] .

تقع ليبيا في الشمال الإفريقي ، وتبلغ مساحتها ١٧٧٥٩٥٤ كم٢ ، وتعتبر رابع اكبر بلد إفريقي ، وثالث اكبر بلد عربي(بعد السعودية والسودان)، وتطل على البحر المتوسط ، بساحل يبلغ طوله ١٨٥٠ كم ، وهي تتمتع بموقع استراتيجي مهم ، فهي صاحبة أطول ساحل على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، كما أنها تتوسط هذه الضفة في مواجهة الضفة الأخرى مباشرة ، حيث لا يفصل العاصمة الليبية عن مالطا سوى ٢٢٠ كم ، وعن الشواطئ الايطالية (صقلية) ٤٨٠ كم ، لذا شكلت ومنذ عصور مبكرة حلقة اتصال ما بين قارتي أوروبا وإفريقيا ، وما بين المشرق والمغرب العربي ، ناهيك عن كونها مدخلاً مهماً إلى قلب إفريقيا [٢].

لليبيا حدود برية بطول ٤٤٣٤ كم ، ويجاورها شرقا، كل من مصر والسودان،وجنوبا كل من تشاد والنيجر، أما من الغرب، فإنها تجاور الجزائر وتونس؛ في حين تحتل الصحراء نحو ٩٠% من مساحة البلد ، بينما يتركز السكان على طول الشريط الساحلي الضيق الممتد من امساعد على الحدود المصرية شرقاً وحتى رأس أجدير على الحدود التونسية غرباً والمناطق الجبلية في الجهات الشرقية والغربية وفي مناطق صغيرة موزعة على واحات في المنطقة الجنوبية الصحراوية، وبلغ عدد السكان في العام ٢٠٠٩ (٧.٥٣) مليون نسمة ، ومعدل الكثافة السكانية ٤ فرد /كم ، بمتوسط نمو سنوي ٣.٢٤ % (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وتوزع السكان بما نسبته ٧٨% حضر

و٢٢% ريف (٢٠٠٨) ، كما بلغت النسبة المئوية لمن هم اقل من ١٥ نسمة ٣٠.٢ % (٢٠٠٨) ، وشكلت القوة العاملة ٢٩.٤ %(٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي ٢.٧% خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٨)، وتوزعت على النحو التالي ٣.٥% الزراعة ٢١.٧% الصناعة ٧٣% الخدمات ٣.٠ [٣].

شكل رفع العقوبات [٤] عن ليبيا في العام ٢٠٠٣ بداية جديدة لعلاقات هذا البلد بمحيطه الخارجي ، مما انعكس على القطاعات المختلفة وفي مقدمتها الاقتصاد، حيث تعتبر ليبيا جسراً مهماً يربط بين إفريقيا وأوروبا ، وتعد موانئها الصالحة لاستقبال السفن على مدار العام مثل موانئ بنغازي وطرابلس ومصراته وطبرق وغيرها ، منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الإفريقية الداخلية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي ، كما إن ليبيا بموقعها هذا تعتبر حلقة وصل مهمة ، ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية والإفريقية [٥] .

يطلق الليبيون على عاصمة بلادهم لقب "عروس البحر " ، ويمكن بالفعل ملاحظة توهج هذه المدينة المتوسطية التي تحولت عام ٢٠٠٧ إلى موضع استقطاب دولي بسبب انفتاحها على العالم وتوافد قادة الغرب عليها . حيث سعت أوروبا لتركيز ثقلها في ليبيا، من اجل تفعيل وثيقة "الشراكة الاستتراتيجية الجديدة " التي تمخضت عن قمة لشبونة وهي شراكة تتصل مباشرة ببرنامج اقتصادي واجتماعي يمتد تطبيقه على مدى ١٠ أعوام .

يكمن الدور الليبي من وجهة النظر الأوربية ، من خلال وضع الشراكة بين القارتين في مسارها الصحيح وتعزيز الثقة بين الشمال والجنوب . وفي واقع الأمر لا تحتاج إفريقيا وصايا واملاءات إنما تحتاج إلى المساعدة ، تماماً مثل حاجة أوروبا إلى ليبيا [٦] .

أضحى مناخ الأعمال في ليبيا متسماً بحركية كبرى لم يشهدها الاقتصاد الليبي حتى منذ مرحلة ما قبل العقوبات ، وفي هذا السياق سعت ليبيا إلى تفعيل علاقاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية والخروج بها من حالة الركود التي أصابتها ، فقد سبق أن وافق زعماء الاتحاد الأوروبي في قمتهم ببروكسل أواخر العام ٢٠٠٧ على إقامة شراكة اقتصادية مع ليبيا ، ويشار إلى أن هذه الشراكة تكتسب طابعاً خاصاً حيث إنها لم تكن ضمن مسار برشلونة أو اتفاقية كوتونو التي تحكم العلاقة مع دول الاتحاد الإفريقي جنوب الصحراء.

يشار إلى أن ليبيا وقعت مع الاتحاد الأوروبي بطرابلس في ٢٠٠٨/٨/٢٣ اتفاقاً للشراكة يسمح بتسهيل الدخول الموسع للصادرات الليبية ، خاصة الزراعية والسمكية إلى السوق الأوربية ،إضافة إلى التعاون في مجالات أخرى كالبعثات الدراسية ومكافحة الهجرة غير الشرعية و غيرها . مما سيمهد لدخول الشركات الأوروبية الطامحة للاستثمار في ليبيا ، ولا سيما في قطاع النفط والطاقة البديلة ، كما إنها تعد البوابة

الرئيسية للعلاقات مع معظم أرجاء القارة الإفريقية ، ويمكن أن تجلب لهذه الأطراف المزيد من الفرص الاستثمارية [٧].

١.المؤشرات العامة للاقتصاد الليبي .

تهيمن الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي في ليبيا[٨] ، وهذه أحدى المعالم الرئيسية للأنظمة الشمولية في العالم ، وهنا يجب الحديث وبإسهاب عن العلاقة التي تربط ليبيا بأوروبا والتي سبق الحديث عنها ، وبجيرانها المباشرين في إفريقيا ، وهذه الأخيرة اتخذت منحى أكثر صلابة عقب قرار القيادة الليبية بتوثيق علاقتها بالدول الإفريقية في العام ١٩٨٨ ، نتيجة الموقف العربي من العقوبات [٩].

وهنا يطرح سؤال مفاده " لماذا كل هذا السباق المحموم إلى طرابلس؛ وماذا يمكن أن تقدم ليبيا للغرب " ؛ في الواقع تملك ليبيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز وهو ما سيساهم دون شك في تامين احتياجات الغرب المتزايدة إلى الطاقة كما سيمثل فرصة واعدة للشركات الأجنبية للتنقيب في صحراء ليبيا والاستثمار في هذا القطاع الحيوي . كذلك هناك مشروعات الموانئ والمطارات الجديدة والطرق التي تربط ليبيا بالعمق الإفريقي وهو ما سيتيح الاستفادة من موقعها المتميز جغرافياً في ربط التجارة العابرة في الاتجاهين بين إفريقيا وأوروبا والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لاستيراد بعض الخامات من إفريقيا لتصنيعها في ليبيا وتصديرها باتجاه الموانئ الأخرى . وتعتبر البنية التحتية المتداعية بسبب الإهمال والعقوبات حيز تعاون واعداً جداً . فهناك العقود الضخمة ومشاريع التنمية الاستثمارية . لذا تملك ليبيا العمق الإفريقي وثقل دبلوماسي مؤثر في القارة الإفريقية . كما إنها تمثل صمام الأمان بالنسبة للهاجس الأمني الأوروبي في حوض المتوسط ، وتحديداً في قضية الهجرة غير الشرعية[١٠] .

إن درس " التجربة الجماهيرية " في ليبيا درس مختلط . فمن الناحية النظرية والتجربة ذاتها ، تعد فكرة بناء دولة مرتكزة على المؤسسات والقيم الثقافية المحلية ، وتعيد النظر في الهيمنة الغربية والتعريف الغربي للتقدم والأمة – الدولة ، حالة ايجابية من حيث المنظور العام. لكن القيادة الليبية تجنبت ، في الوقت نفسه ، تشجيع نمو مؤسسات مجتمعية قوية أو تأسيس مصداقية خارجية . وهكذا أضعفت الحياة المدنية المؤسساتية ، وقد ولد هذا الموقف هجرة العقول ، الأمر الذي حرم ليبيا من اختصاصيين أكفاء يستطيعون التعامل مع النظام العالمي المعقد . كما انه يتم وباستمرار اختزال آلية حراك السياسة الليبية في شخصية القذافي التي تظهر على إنها لا عقلانية ومن غير الممكن توقع ردوداً أفعالها [١١] ، فلا احد ينكر وجود دولة مركزية وواقع إن الليبيين يديرون مجتمعهم . وفي الوقت نفسه ، أصبح الاقتصاد الليبي أكثر اعتماداً على عائدات النفط مما كان عليه الأمر تحت الحكم الملكي (١٩٥١-١٩٦٩) ، وتدهور القطاع

الزراعي ،على الرغم من المشاريع الزراعية الكبيرة المكلفة[١٢]، وما يزال معظم المواطنين موظفين بسطاء في قطاع الخدمات التابع للدولة [١٣] .

وبالعودة إلى لغة الأرقام يظهر هنالك ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٩٥.١٤٨.٢ مليار دينار (٢٠٠٨) مقارنة بـ٨٠.٤٥٥.٨ في عام ٢٠٠٧ ، وارتفعت قيمة الصادرات النفطية بحوالي ٤١.٦% في العام ٢٠٠٨ ، وارتفع الإنفاق العام في ليبيا[١٤] بنسبة ٤٣.٢% (٢٠٠٨) مقارنة بـ ٢٠٠٧ ، كما ارتفع الإنفاق الاستثماري بنسبة تجاوزت ٥٠% ، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية في ليبيا بنسبة ٢٣.٩% ، في حين بلغت الاحتياطات الخارجية ٩٢.٣ مليار دولار ، وبلغ فائض الميزانية الحكومية ٤٨٤.٥مليار دولار (٢٠٠٨) [١٥]،وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ ٦٣.٧٦٩ مليار دولار العام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨٦.٠٥٦ مليار دولار في العام السابق ، بانخفاض نسبته ٢٦.٣%في حين كان الإنفاق العام ٣٥.٠٧٣ مليار دولار العام ٢٠٠٩وبما نسبته ٥٥% إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ٣٥.٥٧٧ مليار دولار العام السابق وبما نسبته ٤١.١% ،وفائض الميزانية الحكومية ٤٨٤.٥مليار دولار العام ٢٠٠٩وبما نسبته ٨.٦% إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢٣.٠٨٥ مليار دولار وبما نسبته ٢٦.٧% العام السابق [١٦] .

٢. العلاقات الاقتصادية

أ.الاستثمارات الليبية في ايطاليا

لقد تحكم الجانب الجيوسياسي [١٧] في مسار علاقات ليبيا مع القارة العجوز عموماً وايطاليا خصوصاً ، حيث شكلت منفذاً للأسواق في إفريقيا ناهيك عن المحيط العربي والإسلامي ، وهو ما يسري بالاتجاه الآخر .

يمكن القول إن العلاقة بين ايطاليا وليبيا ذات بعد تاريخي بامتياز ، وصل ذروته أبان مرحلة الاحتلال الايطالي والذي اتخذ أسلوب الضم والاستيطان ، أي إن المنظور الاقتصادي يبرز وبوضوح من خلال ذلك[١٨]، ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية لم تنقطع كليةً بين الجانبين برغم التقلبات السياسية التي شهدتها ليبيا عقب انقلاب ١٩٦٩ ، ففي العام نفسه كانت ايطاليا على رأس قائمة المصدرين بما نسبته ٢٨.٥% بفارق كبير عن الولايات المتحدة ١٢.٥% ، في حين كانت المانيا الغربية من أهم المستوردين ٢٣% تلتها ايطاليا بفارق طفيف ٢٠.٥%[١٩] .

لقد سعت القيادة الليبية ومنذ البداية للبحث عن الاستثمارات الخارجية ، وفي عام ١٩٧٢ أسست المصرف العربي الخارجي ، والمملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي ليتولى جميع العمليات المالية والاستثمارية في الخارج . وبلغت الأرصدة الخارجية للمصرف المركزي في العام التالي ٢.٤مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٢ ارتفع هذا الرصيد إلى ٢٢.٢ مليار دولار .

شرعت ليبيا باستثماراتها الخارجية في العام ١٩٧٧ ،فتوجهت بداية نحو السوق الايطالية ،حيث اشترت مانسبته١٥% من شركة فيات المتعثرة للسيارات ، غير إن الضغوط التي مورست على الشركة فيما بعد أجبرت ليبيا على بيع الحصة في عام ١٩٨٦ .

بعد إنشاء الشركة الليبية للاستثمار الخارجي (لافيكو Lafico) تم وضع خطة للاستثمار خارج ليبيا ، وجرى ضخ مبالغ هائلة من أموال النفط الليبي في هذا المجال ، ومنذ البداية كان واضحاً وجود الكثير من الأخطاء والتعثر والفوضى وغياب الشفافية .

في عام ١٩٨٣ شرعت ليبيا بالاستثمار في قطاع الطاقة الايطالي ، حيث اشترك المصرف العربي الليبي الخارجي ، مع مجموعة مصارف أخرى في توفير قرض لشركة (تام اويل ايطاليا Tam oil Italia) ، وكان هدف القرض هو الاستحواذ على الشركة ، وهو ما تم العام ١٩٩١ .

تبلغ الاستثمارات الليبية في ايطاليا نحو ١٠ مليار دولار ، توزعت على قطاعات مختلفة كالطاقة والبنوك والبنية الأساسية وغيرها . وقد تبدو تلك الاستثمارات مربحة عندما ترتفع الأسهم ، لتخسر عندما تنخفض ، إلا أن المشكلة تكمن في القيمة الحقيقية للأصول التي يتم الاستثمار فيها ، وليس قيمة السهم ؛ في حال عجزت هذه الشركات عن تسديد ديونها رغم دخول رؤوس أموال جديدة إليها ، كما حدث في أزمة العام ٢٠٠٩ ، حيث خسرت ليبيا ١٢٠ مليون دولار عقب إفلاس بنك "ليمان براذرز " ، وبرغم عدم الإعلان عن حجم الخسائر رسمياً ، إلا إن التقديرات تشير لضياع ما لايقل عن ٥ مليارات دولار ، تبددت في خضم انهيار النظام المصرفي وتراجع قيمة الأسهم في الولايات المتحدة وحدها [٢٠] .

وفيما يلي قائمة بالاستثمارات الرئيسية الليبية في الشركات الايطالية .

- أعلنت ليبيا شراء حصة ٥% من شركة اينيEni(أسستها الحكومة الايطالية في ١٩٥٣/٢/١٠، وهي اكبر مساهم بحصة٣٠%) في تشرين الأول ٢٠٠٨ بنحو ٦٤٦ مليون دولار ، لكنها أضافت "إنها لا تستهدف مستوى محدداً للحصة ، وتسعى لزيارتها مستقبلاً" .
- تملك ليبيا نحو ٧.٥% من بنك يونيكرديت ، بواقع ٤.٩٨٨% لمصرف ليبيا المركزي ، ٢.٥٩ لهيئة الاستثمار الليبية (LIA) ، كما يملك المصرف الليبي الخارجي حصة تبلغ ٢.٥٨%في بنك كابيتاليا الذي استحوذ عليه يونيكرديت .
- اتفقت ليبيا مع شركة الطيران والدفاع سبافينمكانيا في عام ٢٠٠٩ على التعاون في مجال الفضاء ومشروعات أخرى في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا . في حين تملك ليبيا ٢.٠١% من الشركة .

- اتفقت ليبيا على إنشاء صندوق مشترك بقيمة تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار مع بنك ميديوبانكا للاستثمار في الشركات الايطالية المتعثرة .
- أجرت ليبيا محادثات لشراء حصة إستراتيجية في تليكوم ايطاليا التي تسيطر عليها مجموعة تضم تلفونيكا الاسبانية، لكن الصفقة لم تتم لارتفاع مستويات ديون الشركة . وتملك ليبيا بالفعل استثماراً في قطاع الاتصالات في ايطاليا بحصة تبلغ ١٤.٨% في ريتليت تعود لشركة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الليبية .
- في عام ٢٠٠٢ اشترت ليبيا حصة بنحو ٢% من فيات .
- تملك لافيكو حصة ٧.٥% من نادي يوفنتوس ، كما تستحوذ على مانسبته ٢١.٧% من اولسيزي للمنسوجات [٢١] .

ب.البيئة الاستثمارية في ليبيا .

حقق الاقتصاد الليبي نجاحات عديدة بمختلف المجالات في ظل برامج التنمية الشاملة التي يتم تبنيها على شكل خطط سنوية وخمسية ونتيجة لهذه التوجهات شهد الاقتصاد الليبي نمواً متزايداً وصل إلى قرابة ٧% في العام ٢٠٠٧ ، وبمتوسط معدل سنوي بلغ ٣.٢٦% للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) ، بينما أشارت الكثير من التوقعات إلى استمرار حالة الرواج الاقتصادي في الأعوام القادمة بشكل يرفع معدلات النمو إلى نسب تصاعدية تتراوح ما بين ٦-٨% في ظل سياسة تحرير الاقتصاد التي تم تبنيها بدءاً من العام ٢٠٠٤ عقب رفع العقوبات [٢٢] .

ويظهر واضحاً في السنوات الأخيرة التوجه الذي تتبناه ليبيا نحو تشجيع الاستثمار وتحقيق نوع من الانفتاح الاقتصادي ، وسعيها لتحسين الأداء الاقتصادي بما يتلائم مع المكانة الجيوسياسية التي تحتلها وتتطلع للتبوء بها عالمياً [٢٣] ، وفي إطار هذا السعي اتخذت ليبيا العديد من الخطوات التي من شأنها إحداث تغيير كبير في البيئة الاستثمارية ، لعل من أهمها العمل على توسيع قاعدة الملكية في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام وتمليكها للقطاع الخاص . إذ ركزت الدولة على الترويج للاستثمار في السوق الليبي . حيث عملت على هذا الهدف "هيأة تشجيع الاستثمار" والتي تركزت أهداف عملها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية والترويج لفرص الاستثمار المتاحة داخل ليبيا .

وفي عام ٢٠٠٩ تم دمج الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة مع هيأة تشجيع الاستثمار بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٨٩ لنفس العام ، وأنشأت الهيئة العامة للتمليك والاستثمار ، وحددت تبعيتها للجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة ، وجمعت في برنامج عملها أهداف الهيئتين السابقتين ضمن سياسة عمل موحدة ، وقام مؤتمر الشعب العام بإصدار القانون رقم ٩ لعام ٢٠١٠ بشأن تشجيع الاستثمار لتوضيح سياسة عمل الهيئة وتحديد صلاحيتها ونطاق عملها[٢٤].

من جانبها حددت الحكومة الليبية الشروط الواجب توافرها في الاستثمارات الأجنبية ، مشددة على ضرورة تركيز الاستثمارات على المجالات المفيدة للاقتصاد الوطني وذات العلاقة بالنشاط الإنتاجي بدلاً من النشاطات الهامشية غير ذات الجدوى الاقتصادية . وأقرت كذلك في الخصوص العمل على تذليل جميع الصعوبات والعوائق التي تحول دون تفعيل الاستثمار في ليبيا وتنميته وتطويره والعمل على تسهيل آلياته وشروطه عبر منح تسهيلات وإعفاءات وحوافز مالية وضريبية للمستثمرين .

أثبتت هذه السياسة نجاعتها حيث ُقدرت حجم هذه الاستثمارات في العام ٢٠٠٩ بنحو ٥.٦ مليار دينار منذ السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية العام ١٩٧٧ . في حين بلغ عدد المشروعات الاستثمارية الجاري تنفيذها العام ٢٠١٠ (١٦٩) مشروعاً تقدر تكاليفها الإجمالية بـ ١٧.١٤٩.٨ مليار دينار وبنسبة مساهمة أجنبية ٨٣.٣١% وباقي النسبة مساهمة محلية [٢٥].

وفي تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ ،ذكر إن ليبيا نجحت خلال العام الماضي في سن عدد من القوانين الاقتصادية مثل قانون النشاط التجاري ، وقانون الاستثمار ، والتأجير التمويلي ، وغيرها . وأشار التقرير السنوي إلى أن هذه التشريعات تهدف في مجملها لتنويع الاقتصاد الليبي ، وزيادة الناتج المحلي غير النفطي ، وكذلك زيادة معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي بما لايقل عن ٨% وتوفير ١٠٠.٠٠٠ فرصة عمل سنوياً .

وضمن نفس السياق ذكر خالد بعيج مدير إدارة المالية في ٢٠١١/١/٢، إن ميزانية بلاده للعام ٢٠١٠ حققت فائضاً قدره ١٦ مليار دينار ، متوقعاً أن تكون ميزانية العام ٢٠١١ بحجم الميزانية السابقة وبنحو ٥٧مليار دينار، ونوه إلى انه تقرر ترحيل فائض مخصصات برامج التنمية المقدرة بـ٧ مليار دينار إلى ميزانية العام ٢٠١١ ، مشيراً إلى أن مخصصات هذا البرنامج ضمن ميزانية العام الماضي بلغت ٢٩.٣ مليار دينار ، وأن إجمالي حجم مشروعات التنمية بلغ ١٣٤ مليار دينار منها ٩٧مليار ًا حتى نهاية العام ٢٠٠٩ ، بينما بلغ حجم التعاقدات لعام ٢٠١٠ حوالي ٣٧ مليار دينار[٢٦].

لكن وبرغم هذه المعطيات فقد انتقد تقرير لمجلس التخطيط في ليبيا صادر بتاريخ ٢٠١١/ ١/١٠ ضعف الإدارات الفنية المتخصصة بمتابعة المشاريع التنموية ، حيث عانت من العديد من الإشكاليات والعقبات لم يتم التغلب عليها بعد مرور ٣ أعوام من بداية المشروع التنموي . كما لاحظ التقرير بأن هناك تدني في نسبة مساهمة الليبيين في التنفيذ واقتصار مساهمة الغالبية منهم على أعمال ثانوية ، مرجعاً ذلك إلى القصور الواضح في البرامج التدريبية والتاهيلية للأيدي العاملة المحلية والى تراجع المهارة والتخصص المطلوبين لانجاز المشاريع [٢٧] .

مثل الاقتصاد صلب العلاقات الليبية – الايطالية ، ورسخ ذلك جملة من المعطيات منها إن ميزان المعاملات التجارية يصب في صالح طرابلس ، لذا سعى الطرفين إلى إدامة هذه الصلات ، وتجلى ذلك في التبادل المستمر للزيارات سواء على الصعيد الرسمي أو رجال الأعمال والمستثمرين .

وفي هذا السياق نظمت غرفة التجارة الليبية الايطالية في طرابلس بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٣ حلقة نقاشية بعنوان "تمويل المشاريع الصناعية والسياحية والاستثمار والاستيراد"، بهدف تعزيز آفاق التعاون الثنائي بين البلدين ، حيث سعت ليبيا لجذب المستثمرين الايطاليين عبر تبني حزمة من القوانين المحفزة لهم ، بحكم إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمضي بوتيرة متصاعدة خاصة وان لدى ليبيا ثروات كبيرة وطاقات بشرية يمكن استثمارها بشكل أفضل ، بما يسهم في دعم التنمية وفتح آفاق جديدة أمام حركة الاستثمار، فليبيا تسعى لتحديث بنيتها التحتية المتهالكة ولتطوير قطاع الطاقة ، وهذا لا يتأتي إلا عبر المساهمة الفعالة للاستثمارات والخبرات الأجنبية ، وقد رصدت الدولة بميزانية العام ٢٠٠٨ مبلغ ١٢٦ مليار دينار لهذا الغرض وسمحت بحرية دخول الاستثمارات الخارجية [٢٨].

شهدت العلاقات بين الجانبين تطوراً كبيراً عقب عقد اتفاقية التعويضات في ٢٠٠٨/٨/٣٠ ، والتي طوت صفحة الماضي الاستعماري [٢٩] مما انعكس ايجابياً على التبادل الاقتصادي المشترك ، حيث وجهت ليبيا ٩٠ %من استثماراتها إلى الضفة المقابلة ، لتعد الشراكة الليبية الأكبر في ايطاليا على المستوى التجاري [٣٠] .

يعتمد الاقتصاد الليبي القائم على المبادئ الاشتراكية على عائدات النفط التي تشكل فعلياً جميع عائدات البلاد من التصدير ، ونظراً لذلك فإن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي ،يتعرض لتذبذبات حادة ، نتيجة التغيرات ، التي تطرأ على سوق النفط العالمي ، وقد أدت القيود المفروضة على الاستيراد وعدم كفاية المخصصات إلى تعرض ليبيا لنقص السلع الأساسية والمواد الغذائية من حين إلى آخر .

رغبت ليبيا في تقليل اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل ، وزيادة الاستثمار في الزراعة ، السياحة ، مصائد الأسماك ، والتعدين ، والغاز الطبيعي ، واضعة آمالها على مشروع النهر الصناعي العظيم للحد من نقص مياه الشرب وسد حاجات المزارعين [٣١] .

وقد لوحظ أن قضايا النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في ليبيا يمكن إدراجها تحت بنود ثلاثة رئيسية .

– قطاع البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات والاتصالات ومرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي وسكك الحديد .

– قطاع التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ، الذي نجم عنه تقدم هائل على مستوى التنمية البشرية وعلى ٧ سنوات و انخفاض في مستوى الأمية وتقلص نسب الوفيات بين الأطفال ورفع معدل الأعمار وتحقيق نظام ضمان وتضامن اجتماعي جيد .

– تطوير قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي ، في ضوء دراسات الجدوى وضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية[٣٢] .

أسهمت المعطيات السابقة في تسريع وتيرة العلاقات الاقتصادية ، حيث أسهمت الاتفاقية باحتلال ايطاليا لرتبة " الشريك الرئيسي " في تطوير البنية التحتية والتي خصصت لها الحكومة الليبية مئات المليارات ، ومن بين المشاريع الرئيسية التي جذبت اهتمام الشركات الايطالية ، تجديد مطارات طرابلس وبنغازي وسبها ، وإعادة بناء السكك الحديدية ومترو الأنفاق ، وتحديث الموانئ الرئيسية ، وبناء الطرق والجسور والفنادق والقرى السياحية ، وأبراج للمكاتب ومراكز للأعمال التجارية وغيرها .

وعلى صعيد التبادلات التجارية اهتمت الشركات الايطالية بقطاع المنتجات الاستهلاكية الذي أحرزت فيه نجاحات كبيرة بحكم خبراتها العريقة ، مركزة اهتمامها على تصدير المنسوجات والملابس والأثاث والحلي والأجهزة المنزلية وغيرها.

لكن وبرغم ذلك واجهت الشركات الايطالية بعض الصعوبات منها الروتين الحكومي ، وارتفاع أقساط التامين، حيث لا تزال ليبيا تصنف كوجهة "مرتفعة المخاطر " ، إضافة لارتفاع أسعار السلع وانخفاض مستويات الدخل ، واخيراً تبرز المنافسة التقليدية للمنتجات الرخيصة القادمة من تركيا وبلدان الشرق الأقصى .

ووفقاً لبيانات الجدول أدناه ، فقد ارتفعت الصادرات الايطالية إلى ليبيا في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٢.٥% مقارنة بالعام السابق ، وركزت على المشتقات النفطية ، والمعدات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية والحاسوب ، وفي عام ٢٠٠٨ ، زادت الواردات بنسبة ٢٤.٤% وشملت بالأساس النفط والغاز ، مع الإشارة إلى أن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح ليبيا [٣٣].

يعتمد الاقتصاد الليبي على عائدات النفط التي تشكل فعلياً جميع عائدات ليبيا من التصدير ، لذا أولت الأنظمة المتعاقبة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع الاستراتيجي ، فبعد أن تدفق الغاز من بعض الآبار بالقرب من العاصمة ومن بعض المناطق الأخرى مثل زليطن في المدة بين ١٩١٤- ١٩٣٧ ، اخذ الايطاليون يضاعفون اهتمامهم بعمليات التنقيب ، لكن اندلاع الحرب العام ١٩٣٩أوقف كل ذلك [٣٤] .

بدأ التنقيب عن النفط في ليبيا في عام ١٩٥٥ ، وتم اكتشاف النفط العام ١٩٥٩ ، من قبل شركة اجيب Agepالايطالية (أقدم شركة نفط وطنية، تأسست عام ١٩٢٦، وهي أحدى شركات مجموعة ايني العملاقة) ، وبعد عامين بدأت بتصدير النفط بمقدار نصف مليون برميل / يومياً ، وحقق الإنتاج طفرة متميزة خلال مدة زمنية قصيرة ، إذ ارتفع

إلى ٣.٣ مليون برميل / يومياً في العام ١٩٧٠ ، في حين بلغت الاحتياطيات ٣٥ مليار برميل ،وتعود هذه الزيادة إلى تهافت الشركات الأجنبية للعمل في ليبيا نظراً لموقعها الجغرافي وبعدها عن مناطق الصراع العربي – الصهيوني [٣٥] .

ليبيا هي رابع اكبر منتج للنفط في إفريقيا (بعد نيجيريا والجزائر وانغولا) ، وتملك اكبر احتياطات نفطية في إفريقيا بلغت نحو ٤٤ مليار برميل (٢٠١٠) ، يتركز ٨٠% منها في حوض سرت ،وبلغ الإنتاج اليومي نحو ١.٦ مليون برميل (٢٠١٠) ، تم تصدير نحو ١.٣ مليون منه ، و٨٠% من هذه الكمية يتم تصديره إلى أوروبا وتحديداً (ايطاليا ٢٨% ، فرنسا ١٥% ، المانيا ١٠%)[٣٦] .

٣.ايطاليا وقطاع الطاقة الليبي.

تتمتع ليبيا بموارد كبيرة بل ضخمة من النفط والغاز وإمكانات متميزة لزيادة هذا الإنتاج وتوظيفه في خدمة مشاريعها التنموية. وأشارت الفرضيات البديلة إلى زيادة ثابتة في الإنتاج النفطي لليبيا حتى العام ٢٠٢٥. وتوقعت السلطات الليبية ارتفاع قدرة الإنتاج النفطي إلى ما يفوق ٢،١ مليون برميل يوميا في مطلع العام ٢٠١١ قبل أن تنخفض إلى ١،٨ مليون برميل يوميا في العام ٢٠١٤.وفي مجال تعزيز النمو عن طريق التوظيف في المجالات غير النفطية، وقفت ليبيا أمام خيارات ثلاثة:

- استخدام العائدات النفطية المتراكمة لتوسيع الاستثمار العام في البنى التحتية كوسيلة لتعزيز القطاع غير النفطي بشكل مباشر، إضافة إلى زيادة عائدات الأسر، مما يسمح بمضاعفة النمو.
- توزيع العائدات النفطية على الأسر كوسيلة لدعم المداخيل ونمو الطلب المحلي، في حين من الممكن ضمان آلية استقرار أفضل ضد تقلبات العائد النفطي.
- ادخار جزء من العائدات النفطية للمستقبل، واستخدام البقية استراتيجيا لتحسين الرأسمال البشري وبناء شبكات الضمان الاجتماعي، وبالتزامن، تسريع خطى الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتحول في اتجاه اقتصاد السوق والاندماج مع بقية بلدان العالم[٣٧] .

ولتحقيق الاستفادة المثلى من قطاع الطاقة أنشئت السلطات المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٧٠ لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول والتي أنشئت بموجب القانون رقم ١٣ لعام ١٩٦٨ ، حيث أنيط بها مسئولية إدارة قطاع النفط ، وقد أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم ١٠ لعام ١٩٧٩ لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية ، والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد ، ويجوز لها في ذلك أن تشترك مع الهيئات والمؤسسات والجهات الأخرى المماثلة.

تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بعمليات الاستكشاف والإنتاج عن طريق الشركات المملوكة لها أو بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاولة أو بأي نمط من أنماط عقود استثمار الثروة النفطية ، إلى جانب عمليات تسويق النفط والغاز داخل وخارج البلاد .

كما تمتلك المؤسسة الوطنية للنفط شركات للخدمات تقوم بحفر وصيانة أبار النفط وتوفير جميع المواد والأدوات المستخدمة في عمليات الحفر ، ومد وتركيب وصيانة شبكات أنابيب النفط والغاز ، وإنشاء وصيانة خزانات النفط والغاز وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بها ، وتزويد القطاع بخدمات التموين والإعاشة وخدمات الإقامة وتوفير خدمات المشتريات للمواد والمعدات والتدريب .

يتبع المؤسسة الوطنية للنفط معهد النفط الليبي الذي يتولى إجراء التحاليل والاختبارات الفنية لمراحل استكشاف وإنتاج النفط ومشتقاته ، وإجراء اختبارات مراقبة الجودة وإصدار شهادات خاصة بها ، وتقييم براءات الاختراعات وتراخيص الاستغلال والرسوم والنماذج المتعلقة بالنفط ومشتقاته ، كما ينشر البحوث والدراسات التي يجريها من خلال مجلة المعهد المتخصصة بالإضافة إلى وسائل النشر العلمية المحلية والعالمية.

وفي مجال تنمية وتطوير القوى العاملة تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بدعم الصناعة النفطية بالعناصر الوطنية المؤهلة ومن خلال تدريب العناصر الوطنية وتكوين الأطر الفنية الوسطى لتشغيل وصيانة المرافق والوحدات الصناعية وذلك من خلال المعاهد والمراكز التابعة لها وأهمها معهد النفط للتأهيل والتدريب والمركز النوعي للتدريب ، بينما يقتصر التدريب خارج ليبيا على المجالات والتخصصات الفنية النادرة التي لا تتوفر الإمكانيات لتنفيذها محليا.

تمتلك المؤسسة الوطنية للنفط بالكامل شركات تقوم بالاستكشاف والتطوير والإنتاج للنفط والغاز ، إضافة إلى شركات التسويق الداخلي والخارجي ، كما ترتبط بعقود مشاركة مع شركات عالمية مختصة في تلك المجالات ، وقد تطورت تلك العقود إلى أن وصلت إلى اتفاقيات استكشاف وإنتاج وفق التطور العالمي لصناعة النفط والغاز.

توجد في ليبيا خمسة معامل تكرير لسد الاحتياجات المحلية ، بطاقة تكرير ٣٧٨٠٠٠برميل \يوميا . وهي:

*مصفاة رأس الانوف على خليج سرت، أنشئت عام ١٩٨٤وطاقتها التكريرية ٢٢٠٠٠٠برميل/ يوميا.

* مصفاة الزاوية، أنشئت عام ١٩٧٤وطاقتها التكريرية ١٢٠٠٠٠برميل/ يوميا.

* مصفاة طبرق وطاقتها التكريرية ٢٠٠٠٠برميل/ يوميا.

* مصفاة السرير وطاقتها التكريرية ١٠٠٠٠برميل/ يوميا.

*مصفاة البريقة وهي أقدم مصفاة في ليبيا، وطاقتها التكريرية ٨٠٠٠ برميل/ يوميا.
ضمن هذا السياق أعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط تحقيق ٩٠ اكتشافا نفطيا وغازيا جديدا خلال المدة (٢٠٠٦ -٢٠١٠)، وذكرت المؤسسة في تقرير نشرته في ٢٠١١/١/٥ على موقعها الالكتروني أن هذه الاكتشافات توزعت بين العديد من الشركات التابعة ،منها شركات الخليج العربي للنفط، وسرت لإنتاج، وتصنيع النفط والغاز، والواحة للنفط، والزويتينة للنفط.

وأكد التقرير أن حجم الاكتشافات زاد إلى الضعف تقريباً نتيجة لتقييد الشركات بالالتزام التعاقدي المدرج ضمن اتفاقية وفقاً للنمط الرابع بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين الشركات وإتباع سياسة الإعلان العام.

كانت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط قد أجرت خلال الخمس سنوات الماضية أربع جولات متتالية لمنح تراخيص استكشاف النفط والغاز، بدأتها في ٢٠٠٥/١/٣٠.

كما أعلنت كذلك أن الاكتشافات النفطية الجديدة التي حققتها خلال العام ٢٠١٠ أضافت إلى الاحتياطي الليبي من النفط والغاز ، تبلغ حوالي ملياري برميل من النفط و٣٦٠و٢ مليار قدم مكعب من الغاز. وأفادت أن الكميات المكتشفة تفوق الكميات المنتجة خلال العام، كما أن ما تم إنتاجه لم يؤدي إلى تناقص حجم الاحتياطي لتعويضه بالاكتشافات الجديدة. وأشارالتقرير إلى أنه تم إعداد ١٥ موقعا جاهزا للحفر باحتياطي مكمني متوقع يبلغ حوالي ٢٤٠ مليون برميل من النفط[٣٨] .

بالمقابل تستورد ايطاليا ٢٥% من أحتياجتها النفطية و٣٣% من أحتياجتها من الغاز من ليبيا ، في حين يعود تواجد الشركات النفطية الايطالية إلى مرحلة الاحتلال، وتأتي في مقدمتها الشركتين العملاقتين اجيب و ايني وهي اكبر مستثمر أجنبي في ليبيا، وتنتج نحو ١٦% من النفط الليبي ،وبما يعادل ١٤% من كامل إنتاجها العالمي؛ ، وآخر المشروعات الضخمة هو مشروع مجمع (مليته) الذي بلغت استثماراته نحو ١٥ مليار دولار وهو من أهم المشروعات الكبرى حيث من المخطط أن يضخ نحو ٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى ايطاليا ومنها إلى أوربا بواسطة خط للأنابيب يجري التحضير لمده عبر البحر المتوسط ، وتم إنشاء شركة مليته للنفط والغاز بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقـــم (٢٥٣) ، الصادر في ١٥ ٢٠٠٨/١٢/٤ ، بالموافقة على أسس الاتفاق المُبرم بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة ايني شمال أفريقيا في ٢٠٠٧/١٠/١٦ ، والذي ينص على دمج أصول ونشاط كلاً من شركة ايني للنفط وشركة مليته للغاز،ويبدأ تطبيقه في١/ ٢٠٠٨/١.

كما ووقعت المؤسسة الوطنية للنفط مع شركة ايني شمال أفريقيا اتفاقية مساهمين في ٢٠٠٨/١٠/٣٠ ، يتم بموجبها تكليف شركة مليته للنفط والغاز بإدارة وتشغيل العمليات النفطية لمناطق العقود الموقعة في٢٠٠٨/٦/١٢، والتي بلغ عددها ٦ اتفاقيات مقاسمة النمط الرابع، وبهذا تكون شركة مليته للنفط والغاز أكبر شركة نفطية في ليبيا،

حيث يبلغ إنتاجها اليومي حوالي 600,000 برميل نفـط مكافئ (نفط خام ، غاز طبيعي، مكثفات غازية من بروبان وبيوتان ونافتا)، هذا بالإضافة إلى إنتاج حوالي ٤٥٠ طن من عنصر الكبريت يومياً.

تُدير الشركة عدداً من الحقول النفطية البرية المنتشرة بمختلف مناطق ليبيا، وحقول بحرية متمثلة في ثلاث منصات بحرية، وخزان عائم . كما تشغل الشركة أيضاً شبكة خطوط أنابيب برية مختلفة الأحجام ممتدة آلاف الكيلومترات ، ويتم تصدير جزء من الغاز الطبيعي المعالج من مجمع مليته الصناعي عبر خط أنابيب بحري (بقطر٣٢ بوصة وبطول ٥١٦ كم) يربط مجمع مليته الصناعي بالساحل الجنوبي لإيطاليا وتديره شركة " الدفق الأخضر " Green Stream ، ويُعد خط التصدير البحري هذا كأول ربط بين ليبيا وأوروبا.كما تساهم شركة مليته للنفط والغاز في سد جزء كبير من احتياجات الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي الذي يغذي محطات توليد الكهرباء[٣٩] .

في حين ذكر (باولو سكاروني) رئيس مجلس إدارة ايني إن حجم استثمارات شركته في ليبيا يبلغ نحو ٥٠ مليار دولار ، واستطاعت التوصل إلى اتفاق جديد مع المؤسسة الوطنية للنفط في ١٢ /٢٠٠٨/٦ عقب مفاوضات استغرقت عاماً سيسمح بآفاق جديدة لنقل الغاز ويفتح الباب أمام مخططات لبناء محطة لتسييل الغاز في ليبيا بما يوفر ديناميكية اقتصادية تخلق إضافة إلى توطين هذا النوع من النشاط الصناعي ، فرص عمل و تدريب لشرائح متنوعة من الكوادر الوطنية الليبية ، وهو أمر له أهميته الكبرى بحكم إن قطاع الطاقة الليبي يمثل مانسبته ٩٠% من الصادرات و ٧٥% من الإيرادات الحكومية.

أشار سكاروني لأن ليبيا اكبر دولة افريقية على صعيد احتياطات النفط والغاز ، وهي لذلك من المناطق المميزة استثمارياً ولها مستقبل كبير ، لذا ترغب ايني في زيادة حجم استثماراتها في ليبيا وان الاتفاق الأخير ينص على استثمار ١٠ مليار دولار إضافية خلال السنوات القادمة منها ٣.٧ مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة ، كما ستقوم الشركة وبالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط بالمساهمة في مشروعات التنمية ومنها تدريب كوادر ليبية في معاهد الشركة بايطاليا وصيانة بعض الأقسام بالمستشفيات وتمويل بعض عمليات ترميم الآثار [٤٠] .

لقد سعت ليبيا للتمهيد لعودة الشركات الايطالية فألغت ضريبة الـ٢% المفروضة عليها والتي تعود للعام ١٩٩٨ ، والمخصصة لصندوق اجتماعي يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولم تقتصر المنافع على شركات الطاقة بل ستعود الفائدة كذلك على شركات الإنشاءات والهندسة ، مثل عملاق البناء امبريجيلو Impergilo من اجل الفوز بعقود ضخمة في مشاريع البنى التحتية .

اخيراً سمحت المعاهدة لشركتي النفط الوطنية الليبية وآيني بالقيام بمشاريع مشتركة للتنقيب عن النفط في بلدان أخرى . ولكن أهم نتيجة غير مباشرة هو الاستفادة من التقنيات المتطورة في قطاع الطاقة التي ستنقلها الشركات الايطالية إلى ليبيا بحكم عملها. كما سمحت المعاهدة بحل المنازعات القانونية للشركات الايطالية مع الحكومة الليبية مما سيتيح تسديد فواتير مالية تعود للعام ١٩٨٠ ، ما أعطى الفرصة لليبيا أن تظهر لمجتمع الأعمال الدولي أنها سوف تلتزم بالعقود الدولية وبالتالي زيادة ثقة القطاع الخاص بمستقبل المناخ الاستثماري في هذا البلد وهو ماله أهميته القصوى في جذب الاستثمارات الخارجية[٤١] .

ضمن هذا السياق تم التوقيع في ٢٠١٠/١٢/١٩، على اتفاقية تفاهم بين جهاز تنمية وتطوير المدن التابع للجنة الشعبية العامة، وشركة ايني، لإنشاء مدينة العقيلة الجديدة التي تضم ألف وحدة سكنية بكامل مرافقها، وذلك تنفيذا لنص معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية.ووقع هذه الاتفاقية أمين لجنة إدارة جهاز تنمية وتطوير المدن في ليبيا، والمدير التنفيذي لشركة "ايني" الإيطالية، وذلك في إطار المبادرات الاجتماعية والتنموية لبعض الشركات العالمية العاملة بليبيا، ومن من خلال هذه الاتفاقية سيتم إنشاء مدينة العقيلة الجديدة التي سيبدأ تنفيذها خلال المدة القريبة القادمة والتي ستُقام على مساحة قدرها ١١٨ هكتاراً ممتدة ما بين المرفأ ومحطة سكة الحديد، وتحتوي على ألف وحدة سكنية علاوة على البنية التحتية والمرافق المتوافقة معها والمكملة لها، ومحطة لتحلية مياه البحر[٤٢] .

الهوامش

١.القذافي في أوروبا(شراكة متكافئة)، لندن، دار العرب للصحافة والنشر، ٢٠٠٨،ص.٣١
٢. جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى٠دراسة في الجغرافيا السياسية)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص٥٧-٦٤.للتفاصيل ينظر:د.احمد محمد السامرائي، البحر المتوسط(صراع أم تعاون)،دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة الموسوعة الصغيرة (٤٤٤)،٢٠٠٠.
٣.سحر احمد حسن،الملحق الإحصائي للجماهيرية الليبية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان٥٥-٥٦، صيف- خريف ٢٠١١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص٢٦٢-٢٦٣.يلاحظ وجود نمط من التركز السكاني في حواضر الأقاليم الليبية الثلاث طرابلس
الغرب(العاصمة1,149000نسمة)؛فزان(سبها1,260000)،برقة(بنغازي636000)، احصاء٢٠٠٧.
http://www.mondimpresa.it/infoflash/immagini/disclaimer.htm
٤. للتفاصيل ينظر:تيم نبلوك،العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق،ليبيا، السودان)،ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،تموز ٢٠٠١، ص١٤٣-٢٩٠.
٥.الهيئة العامة للاستعلامات – مصر،http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=3490
٦. القذافي في أوروبا(شراكة متكافئة)،المصدر السابق،ص.٦٩
٧.المصدر نفسه،ص٢٧-٢٩. للتفاصيل ينظر:د.بشارة خضر،أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(١٩٩٥-٢٠٠٨)، ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،كانون الثاني ٢٠١٠، ص٦٣-١٤١.
٨.للتفاصيل عن نظام الحكم في ليبيا للمدة (١٩٦٩-٢٠١١)ينظر :تيم نبلوك،المصدر السابق،ص٢١٠-٢٢٠.
٩.د.علي عبد اللطيف احميدة،الأصوات المهمشة (الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده)، ط١،ترجمة عمر أبو القاسم الككلي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،تموز٢٠٠٩،ص.١٤٣
١٠. القذافي في أوروبا(شراكة متكافئة)،المصدر السابق،ص٦٩-٧٠. للتفاصيل ينظر:د.بشارة خضر، المصدر السابق،ص١٤٥-١٦٣.

١١. للتفاصيل ينظر:ميلاد مفتاح الحراثي(جامعة قار يونس- بنغازي)، قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد٢٨، خريف٢٠١٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص٩-٢٤.
١٢. للتفاصيل ينظر: الطاهر الهادي الجهيمي(كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الليبية)،أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، ط١، بنغازي، مكتبة الجزار،١٩٦٩،ص٥٤ – ٧٢؛ عبد الباري خليل القماطي، الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في الجماهيرية العظمى وآفاق عام٢٠٠٠، ط١، طرابلس، دار الرواد،١٩٩٩، ص٣٥-١١٦.
١٣. د.علي عبد اللطيف احميدة، المصدر السابق، ص١٣٩-١٤١. للتفاصيل عن التجربة الليبية ينظر:د.خلدون حسن النقيب، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية،بيروت، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥.
١٤. للتفاصيل ينظر:محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا(منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد٥١، صيف ٢٠١٠ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص١٠٩-١٣٨.
١٥.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول٢٠٠٩ .
١٦. سحر احمد حسن، المصدر السابق.
١٧. للتفاصيل ينظر:د.محمد صالح ربيع العجيلي، مدن الموانيء العربية (تحليل جيواستراتيجي)، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠٠٢،ص٨٩-١١٤.
١٨. للتفاصيل ينظر:انجلو بتشولي، ايطاليا ماوراء البحار، الجزء المتعلق بليبيا (الجانب الاقتصادي – التنمية الزراعية)، ترجمة شمس الدين عرابي، طرابلس،مركز جهاد الليبيين،(سلسلة الدراسات المترجمة-٢١)، ١٩٩٣.
١٩. جمال حمدان، المصدر السابق، ص٢٤٢-٢٤٤.للتفاصيل عن خطط التنمية الحكومية قبل انقلاب ١٩٦٩/٩/١ ينظر: المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (١٩٦٣- ١٩٦٨)، طرابلس ، مصلحة المطابع، ص١- ٣٤. كما عقد الجانبان سلسلة من الاتفاقيات لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما وهي:(اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي على عائدات الملاحة الجوية١٩٧٦/٥/٢٨)؛(اتفاقية للتعاون في قطاعات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا١٩٧٩/١/١٩)؛(مذكرة تفاهم بشان التجارة ١٩٨٢/٥/٢٥)؛(اتفاقية للتعاون السياحي١٩٩٨/٤/٧)
http://www.mondimpresa.it/infoflash/immagini/disclaimer.htm
٢٠.ليبيا٠واحة استثمارات وفقر وأوهام)،٢٠٠٩/٦/٢٧.
http://watan.com/10/feature.html//13039-2009-06-27-15-31-18.html

٢١.المشهد الليبي، ٢٠١٠/٩/٦،-http://mashhadlibya.com
٢٢. غسان إبراهيم ، العلاقات الليبية الايطالية تمضي نحو تقارب مثمر ، جريدة العرب العالمية،لندن، ٤/١١ / ٢٠٠٨ .www.alarab.co.uk للتفاصيل ينظر:كابي الخوري(اعداد)،مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٧٧، تموز٢٠١٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص٢٠٤-٢٢٠.
٢٣. للتفاصيل ينظر: القذافي في أوروبا(شراكة متكافئة)،المصدر السابق،ص١٣-١٥.
٢٤. الهيئة الليبية العامة للتمليك والاستثمار،
http://investinlibya.ly/Sites/PagesAr/DefaultAr.aspx
٢٥.أرقام ومؤشرات النهضة في ليبيا(التنمية الشاملة في أقصى سرعتها)، الهيئة الليبية العامة للتمليك والاستثمار،المصدر السابق.سعت الهيئة لعقد المؤتمرات للترويج لمشروعاتها .ومنها "الملتقى الرابع للمستثمرين"(طرابلس،٢٠١٠/٦/٢٩)؛"منتدى الاستثمار الأول للفرص الاستثمارية في ليبيا"(دبي،٢٠١٠/١٢/٢٢).
٢٦.اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة،www.ect.gov.ly/real/index.php
٢٧. جريدة العرب العالمية، المصدر السابق،٢٠١١/١/١٠ .
٢٨.المتوسط- لندن،٢٠٠٧/٥/٢٣
http://www.akafi.net/archive/index.php/t-2707.html
٢٩.للتفاصيل ينظر: .سمير عبد الرسول العبيدي، معاهدة التعويضات الليبية – الايطالية (٣٠-٨-٢٠٠٨) التقييم والمعطيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٨، خريف ٢٠١٠ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،ص٢٥-٤٢.
٣٠."علاقة من ذهب"(القذافي وبرلسكوني)، الجزيرة،٢٠١١/٢/٢٣،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00B9FF00-4954-4B42-A35C-6B76862687B6.htm
٣١.إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA)، ملف الطاقة في ليبيا،
http://www.eia.doe.gov/cabs/Libya/Oil.html
٣٢.د.علي الحوات،التنمية البشرية والألفية الجديدة في ليبيا(عرض للكتاب)،جريدة العرب العالمية، المصدر السابق،٢٠١٠/١٢/٢٦.
٣٣.http://www.mondimpresa.it/infoflash/immagini/disclaimer.htm
٣٤.د.جمال الدين الدناصوري،بحوث في جغرافية العالم العربي في إفريقيا،القاهرة،مكتبة الانجلو مصرية،١٩٦٨،ص١٩.للتفاصيل ينظر:الطاهر الهادي الجهيمي، المصدر السابق، ص٣٤-٤٣ .

٣٥. جمال حمدان، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٤٤. للتفاصيل ينظر: المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، المصدر السابق، ص٥٠- ٥٧.

٣٦. **http://www.mbendi.com/indy/oilg/ogus/af/lb/p0005.htm**

للتفاصيل ينظر: عاطف سليمان،الثروة النفطية ودورها العربي(الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)،ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩.

٣٧.الهيئة الليبية العامة للتمليك والاستثمار، المصدر السابق.للتفاصيل ينظر: عبد الفتاح دندي،توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه،النفط والتعاون العربي،اوابك، العدد١٣١،خريف٢٠٠٩، ص٩-٧٢.

٣٨. المؤسسة الوطنية للنفط المحدودة

http://www.noclibya.com.ly/index.php?option=com_content&task =view&id=1900&Itemid=55 .للتفاصيل ينظر:ارميل سانيير وآخرين،الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج والتكرير خلال **٢٠١٠**، النفط والتعاون العربي، اوابك، العدد١٣٦ ،شتاء٢٠١١، ص٩-٤٦.

٣٩. **شركة مليته للنفط والغاز،**

nhttp://www.mellitahog.ly/ar/about/index.php?cid=15 للتفاصيل ينظر:**http://www.mbendi.com/indy/oilg/ogus/af/lb/p0005.htm**

٤٠.جمال الزائدي ، حكمة القائد هي التي صححت التاريخ ، صحيفة أويا ، آب ٢٠٠٨ www.jolyana.com/viewpage.aspx

٤١. كلوديا غازاني،ايطاليا الكبرى واحتلال ليبيا،٢٠٠٩/٣/١٦(،www.merip.org/mero.uk(translate-google

٤٢. ليبيا ٢٤ ، ٢٠١٠/١٢/١٩ ، http://www.alarab.com.uk/libyatoday